

الإيرانيون وما تنسبه إسرائيل لنفسها



نووية، بلا مقومات، قضية تستحق الاعتبار؟
أفلا توجد مقاومة وطنية في البلاد، يقودها مجاهدون يعرفهم الجميع؟ (أو ينكر حقهم الجميع؟).
أحد أهم الأسباب التي تجعل جهاز الموساد لا يتبنى صراحة بعض تلك الأعمال هو حقيقة أنه لا علم له بها، ولم يكن مسؤولاً عنها ولا متورطاً بالتخطيط لها. لأنها أعمال مقاومة ينفذها الإيرانيون لحساب وطنهم ومستقبلهم. ومثلما أن من مصلحة إسرائيل أن تنسب لنفسها ما تستطيع وما لا تستطيع، فإن من مصلحة سلطة العصابة أن تحيل تلك الأعمال إلى إسرائيل لتخفي حقيقة أنها أعمال مقاومة وطنية يمارسها مجاهدون من أجل الحرية. ولكن الحق لن يغيب. وإذا غاب، فلن يطول.

أفلا يدرك المهندسون الذين يعملون في تلك المنشآت كم أنها تشكل خطراً على بلادهم؟ أفلا يرون كيف أن جمهورية خامنئي تستخدمهم كأداة من أدوات الابتزاز، قبل أن تضحي بعملهم في مقابل رفع العقوبات؟ أفلا يعرفون أن رفع مستويات تخصيب اليورانيوم إلى 60 لا يخدم أي هدف علمي أو اقتصادي، وأنه عمل من أعمال التسليح؟ ومن أكثر منهم الذين يعرفون أن فقر وسائل الأمان والتحصين داخل المنشآت النووية يمثل تهديداً مباشراً لحياتهم هم أنفسهم؟
إذا كان ذلك كذلك، فما الذي يمنع هؤلاء المهندسين أو الفنيين داخل تلك المنشآت من أن يعملوا على وقفها أو تعطيلها من دون الحاجة إلى أن يكونوا مرتبطين بأي طرف خارجي؟ أفليس أمن الإنسان الذي وجد نفسه يعمل في حفرة

قد يمكن للموساد أن يكون مهتما بتفجير أحد مرافق منشأة نطنز النووية، ولكن يستطيع العاقل أن يرى أن افتعال حرائق وتعطيل بعض شبكات الكهرباء لا تعدو كونها أعمالاً فردية لأشخاص دفعهم الظلم إلى القيام بها.
لقد انفض ملايين الإيرانيين لعدة سنوات متتالية ضد جرائم العصابة التي يقودها علي خامنئي، إلا أن هذه العصابة لم تتوان عن ارتكاب المزيد من الأعمال الوحشية، حتى انتهى الأمر بها إلى قتل أكثر من 1500 متظاهر في ليلة واحدة في انتفاضة نوفمبر 2019. ومنذ ذلك الوقت أصبحت أعمال التخريب هي البديل. والنقمة شائعة في كل ركن من أركان البلاد، وفي كل مؤسسة من مؤسسات النظام، بما فيها أجهزة الأمن التي تشرف على المنشآت النووية.

والحكومات التي تبذل مقدرات شعبها على منظمات إرهاب وميليشيات، ولا توفر له مستلزمات الحياة الأساسية، لا تستحق أن ينظر إليها باحترام، كما لا تستحق من أي أحد أن يجند نفسه لحمايتها.
الفقراء الذين إذا احتجوا تعرضوا إلى القتل، والطلاب الذين إذا طالبوا بالحرية تعرضوا للتعذيب، والنساء اللواتي إذا تجرأن على مواجهة السلطات يتعرضن للتعذيب والاعتصاف، بات من حقهم المشروع أن يقوموا بأي عمل يمكنه أن يساعدهم في الإطاحة بأولئك الذين يرتكبون الجرائم ضدكم. وما هي الفائدة من وجود أسلحة نووية إذا كان الشعب الإيراني لا يجد ما يأكل؟ وما هي الفائدة من امتلاك صواريخ عابرة للقارات إذا كان الإيراني لا يمتلك ثمن علبة دواء، أو لا يستطيع أن يامن على نفسه من وباء؟
هل يستطيع شعب مثل هذا أن يقاوم دفاعاً عن نظام متخلف عقلياً، وبييع على مواطنيه الخرافات والخزعبلات؟ تدمير قدرة هذا النظام على البقاء عمل من أقدس الأعمال الوطنية.

الاحتجاج على الفقر والظلم والاستبداد، بل وعندما يجدون موارد بلادهم تذهب لتدعم أعمال صعاليك ورعاع في الخارج بدلاً من أن يتم توظيفها لبناء مستشفيات ومدارس ومعامل، فإن أحد لن يستطيع أن يوجه اللوم إلى الضحايا إذا ما اختاروا اللجوء إلى أي عمل يؤدي إلى إضعاف هذا النظام وتجريده من القدرة على ممارسة المزيد من الانتهاكات والجرائم.

مثلاً أن من مصلحة إسرائيل أن تنسب لنفسها ما تستطيع وما لا تستطيع، فإن من مصلحة النظام الإيراني أن تحيل تلك الأعمال إلى إسرائيل لتخفي حقيقة أنها أعمال مقاومة وطنية

للمرة الأولى، وبسبب هذا الواقع المرير الذي فرضته سلطة العصابة على الإيرانيين، فقد أصبح من خالص المشاعر الوطنية، ومن أصدق آيات الولاء لإيران ومستقبل أجيالها، أن يلوذ الإيرانيون بشئ وسائل المقاومة للتلصص من نظام وحشي لا يتورع عن ارتكاب أي جريمة.
الإخلاء للأوطان، لم يعد قصيدة غزل غير مشروطة بأي حقوق، تلك الأيام مضت إلى غير رجعة.
فالأوطان التي لا تحمي حقوق مواطنيها لم تعد تستحق الولاء. وحكومة جرائم وانتهاكات حكومية الولي الفقيه لا تستحق، ولا بأي صورة من الصور، أن تستخدم مشاعر الوطنية لتمويل قدرتها على الاستمرار في أعمال العنف والجريمة ضد الذين يجروون على رفع أصوات الاحتجاج.



علي الصراف
كاتب عراقي

قد يمكن لإسرائيل أن تفعل شيئاً لتعطيل المشروع النووي الإيراني، ولكنها لا تستطيع أن تنسب لنفسها كل شيء. ذلك أن حكومة الولي الفقيه توفر، بنفسها، المبررات للكثير من ضحاياها لكي يعملوا لحساب وطنهم بالذات عندما ينفذون أعمال تخريب ضد منشآتها ومراكز سلطتها.
هذه الحكومة التي أفقرت شعبها، وقمعتة بالحديد والنار، وسلطت عليه عصبات الباسيج والباسداران، وألقت بعشرات الآلاف من أبنائه في غياهب السجون، وأعدمت عشرات الآلاف ممن عارضوا سياساتها، وسخرت الأموال لخدمة مشاريع تسليح، ومولت منظمات إرهاب وميليشيات في الخارج، وانذفت لتمارس التهديدات والاعتداءات على جيرانها، وعجزت عن أن توفر الدواء لمواطنيها، وبذقت الاقتصاد إلى هاوية سحيقة من التخضع والبطالة ونقص الموارد وانهار البنى التحتية، فقلت كل شيء من أجل أن تقنع الإيرانيين بأنهم لا يملكون سبيلاً أفضل من القيام بأعمال تخريب، هي في وجهها الأخر أعمال مقاومة شعبية ضد طغمة فساد وقهر ودجل.
فالمرات والالام التي حققتها هذه الطغمة بملايين الإيرانيين، وأعمال العنف التي مارستها ضد مئات الآلاف ممن خرجوا في تظاهرات ضدها، وفرت كل ما هو ضروري لكي تجعل التخريجات والحرائق وضرب شبكات الكهرباء عملاً وطنياً من أعمال الأنظمة التي مارستها عدة شعوب ضد أنظمة لم توفر سبلاً معقولة للتغيير والإصلاح.
فلقد تم سلب إيران من شعبها، كما لم يُسلب أي شعب آخر من حقه في الحياة الحرة الكريمة. وعندما يجد الإيرانيون بلادهم تفقد أبنائها المجر

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة يعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

رئيس أسير لشعب أسير



ماجد كيالي
كاتب وسائيس
فلسطيني

تلك هي فحوى الدعوة التي أطلقها الروائي اللبناني إلياس خوري قبل أسابيع، إذ "فلسطين أسيرة، وحتاج إلى قيادة تشبهها... لا أن تكون سلطة من لا سلطة له سوى التسلط على الناس.. ومع هذا التحول الكبير يجب أن تبدأ ورشة إعادة بناء المعنى.. أسير يقود بلاداً أسيرة"، وذلك في معرض دعمه لترشيح الأسير مروان البرغوثي لمنصب الرئاسة في الانتخابات الفلسطينية، وهو ما تم التعبير عنه في بيان صدر عن عشرات من المثقفين العرب.
الفكرة هنا، أولاً، أن إقامة السلطة الفلسطينية منذ 28 عاماً طغت على كل شيء، على المعنى الحقيقي لقبضية شعب فلسطين التي تأسست على النكبة وإقامة إسرائيل (1948) وولادة مشكلة اللاجئين، وعلى أزمة حركته الوطنية، أو بالأصح أقول تلك الحركة، التي أضحت سلطة تحت الاحتلال، والأخطر من كل ذلك أنها فاقمت من عوامل تجزئة هذا الشعب، وهمتش كيانه الوطني الجامع (منظمة التحرير الفلسطينية)، ما يفترض بأنه أن الأوان لكشف كل ذلك، بكل وضوح للفلسطينيين، وللعالَم. ثانياً، يفيد ذلك بأن الشعب الفلسطيني، أينما كان، أسير بمعنى أو بآخر؛ إذ اللاجئون أسرى التشرذم والحرمان من وطنهم وهويتهم وكيونيتهم كشعب، والفلسطينيون في 48 أسرى الهيمنة الإسرائيلية والحرمان من المواطنة المتساوية ومن حقهم في الانتماء إلى شعبهم وقضيتهم، والفلسطينيون في الأراضي المحتلة في الضفة والقطاع والقدس أسرى الاستعمار والاستيطان والقمع والحرمان من حقهم في تقرير المصير. ثالثاً، تبعاً لما تقدم ثمة معان عديدة للأسر، إذ هو لا يقتصر على حجز حرية إنسان ووضع قيد الاعتقال في مكان محدد، ومصادرة حريته، وامتهان إنسانيته، وإنما هو قد يتجاوز ذلك كثيراً إلى حرمان شعب بأكمله من حريته ومن التعبير عن ذاته، وإخضاعه بوسائل القوة والسيطرة والقمع إلى سلطة خارجية محتلة.

يصبغ معه إيجاد عائلة فلسطينية لم تذق مرارة الاعتقال وتكايد معاناتها وويلاتها، وضمنها فقدان الزوج والابن، أو الابن والأخ والأخت والأبنة، أو الزوجة، مع فقدان المعيل وتكاليف الإيالة في السجن، وهي باهظة جداً. وفي تجربة الانتفاضة الأولى، مثلاً، دخل سجون الاحتلال نحو 130 ألف فلسطيني في الضفة والقطاع (1987 - 1993)، وفي الانتفاضة الثانية (2000 - 2005) سجنت أكثر من 70 ألف حالة اعتقال. وبحسب عبدالناصر فروانة، المتخصص في شؤون الأسرى (أسير سابق)، فإن سلطات الاحتلال ما زالت تحتجز في سجونها نحو 5000 أسير موزعين على قرابة 23 سجناً ومعتقلاً ومركز توقيف، بينهم 180 طفلاً، و41 فتاة وسيدة، و6 نواب بينهم القياديان مروان البرغوثي وأحمد سعادت، و13 صحافياً، و430 معتقلاً إدارياً، دون تهمة أو محاكمة، وعشرات كبار السن وأكبرهم الأسير فؤاد الشوبكي الذي يبلغ من العمر 81 عاماً. ويأتي ضمن هؤلاء 541 أسيراً يقضون أحكاماً بالسجن المؤبد (مدى الحياة) مرة واحدة أو لعدة مرات، وأغلاها حكم الأسير عبدالله البرغوثي ومدته 67 مؤبداً. أيضاً، يقول فروانة إن ثمة 51 أسيراً مضى على اعتقالهم أكثر من 20 سنة، بينهم 26 أسيراً معتقلون منذ ما قبل اتفاقية "أوسلو"، وإن 14 أسيراً منهم قد مضى على اعتقالهم أكثر من 30 سنة على التوالي، فيما يُعتبر الأسير كريم يونس المعتقل منذ 38 سنة أقدمهم وعميد الأسرى. ومنذ الاحتلال (1967) استشهد في المعتقلات أكثر من 200 أسير، منهم 70 معتقلاً استشهدوا نتيجة التعذيب، و51 معتقلاً استشهدوا نتيجة الإهمال الطبي و7 معتقلين استشهدوا نتيجة القتل العمد والتصفية المباشرة بعد الاعتقال، و7 أسرى استشهدوا نتيجة إطلاق النار المباشر عليهم من قبل الجنود والحراس وهم داخل السجون.

مئات الأشخاص لعشرات المرات، وأحكام طويلة الأمد، وحالات اعتقال إداري؛ وهي بداية احتلالية تتضمن سجن أي فرد من دون أي تهمة، لمدة ستة أشهر يمكن تمديدها لسنة أخرى.
طوال وجودها في الأراضي المحتلة عملت إسرائيل على انتهاج سياسات مختلفة لخلق واقع من «الاحتلال المريح» بحسب مصطلحاتها، أو خلق واقع من «القابلية للاستعمار» بحسب تعبير الجزائري مالك بن نبي، ناهيك عن خلق واقع من الاحتلال المريح أيضاً. وقد يمكن أخذ الاحتلال الإسرائيلي نموذجاً لذلك بوضعه الفلسطيني، في الضفة والقطاع، في حالة أسر مطبق، بالوسائل السياسية والاقتصادية والأمنية، وعبر كل المجالات الأساسية للعيش، مع أن هؤلاء غارقون في اعتماديتهم على إسرائيل التي تحتلهم أو تتحكم بانحاط عيشهم، عبر سيطرتها على مواردهم من المياه والكهرباء والطاقة والاتصالات والمواد التموينية والطرق والمعابر الخارجية والداخلية، وفي مسألة إنفاذ الأوامر العسكرية والقوانين العنصرية عليهم؛ ومع كل ذلك يمكننا ملاحظة أن إسرائيل جعلت من الأسر المباشر بمثابة عملية منهجية لترويع الفلسطينيين وإخضاعهم، بحيث أن المصادر الإحصائية سجلت أكثر من 750 ألف حالة اعتقال في الضفة والقطاع منذ بداية الاحتلال (1967). ويأتي ضمن ذلك استصدار أحكام تعسفية مؤبدة على

سياسات مختلفة لخلق واقع من «الاحتلال المريح» بحسب مصطلحاتها، أو خلق واقع من «القابلية للاستعمار» بحسب تعبير الجزائري مالك بن نبي، ناهيك عن خلق واقع من الاحتلال المريح أيضاً. وقد يمكن أخذ الاحتلال الإسرائيلي نموذجاً لذلك بوضعه الفلسطيني، في الضفة والقطاع، في حالة أسر مطبق، بالوسائل السياسية والاقتصادية والأمنية، وعبر كل المجالات الأساسية للعيش، مع أن هؤلاء غارقون في اعتماديتهم على إسرائيل التي تحتلهم أو تتحكم بانحاط عيشهم، عبر سيطرتها على مواردهم من المياه والكهرباء والطاقة والاتصالات والمواد التموينية والطرق والمعابر الخارجية والداخلية، وفي مسألة إنفاذ الأوامر العسكرية والقوانين العنصرية عليهم؛ ومع كل ذلك يمكننا ملاحظة أن إسرائيل جعلت من الأسر المباشر بمثابة عملية منهجية لترويع الفلسطينيين وإخضاعهم، بحيث أن المصادر الإحصائية سجلت أكثر من 750 ألف حالة اعتقال في الضفة والقطاع منذ بداية الاحتلال (1967). ويأتي ضمن ذلك استصدار أحكام تعسفية مؤبدة على

رابعاً، يطرح ذلك المعنى أيضاً قضية الأسرى المنسيين، أو المغييبين في سجون الاحتلال الذي لم ينفذ من جهته أيًا من استحقاقات اتفاق أوسلو، وضمنها لم يتقيد باتفاقات الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين (قبل أوسلو)، وهي المسألة التي أتت إلى انهياف المفاوضات (2014) التي جرت بتدخل من الرئيس الأمريكي باراك أوباما، وبرعاية وزير خارجيته (آنذاك) جون كيري.
وقد علمتنا التجربة أن الاحتلال يستلزم أيضاً خلق أليات الإخضاع والسيطرة على المجتمع، ويأتي ضمن ذلك استخدام آلية الاعتقال المباشر والتعذيب وامتهان كرامة الإنسان. أولاً، لحرمان المجتمع من نخبة المناضلين والنشطاء والمثقفين وإفكاره بالمعنى المعنوي؛ وثانياً، من أجل ترويع المجتمع، وشل إرادة المقاومة فيه بإفهامه أن ثمن الخروج عن الطاعة سيكون باهظاً جداً، إذا لا معنى غير ذلك للأسر والاعتقال المباشر، وضمنه الاعتقال الإداري، الذي يمكن تمديده تلقائياً من دون محاكمات.
طوال وجودها في الأراضي المحتلة (1967) عملت إسرائيل على انتهاج



طبعاً قد يبدو هذا الرقم كبيراً بالقياس إلى أن عدد الفلسطينيين في الضفة والقطاع يبلغ نحو خمسة ملايين نسمة. ومع ملاحظة أن بعض المعتقلين خضعوا لهذه التجربة مرتين أو ربما أكثر إلا أن العدد يبقى كبيراً، بحيث

وباختصار، كل يوم عند الفلسطينيين هو يوم للأسير، لشعب يخضع بأكمله للأسر، بصورة أو بآخر، ولكن هذه المناسبة تأتي هذا العام وهم يحاولون تحدي الأسر الإسرائيلي والتحرر من واقع السلطة، بتقديم مروان البرغوثي كمرشح للحرية والتحرر من الاحتلال.